

كانت له علامة غيبية بل ظنية والشرع لا يثبت
 على الامور الظنية واليقين لا يحصل الا بمعاينة ارتفع عنها
 ما من الاجتمالات الممكنة وهذا هو مقتضى حرام الاثني
 اعشار التجسس على عورات المسلمين والتي سمى حرام اجماعا
 ومعلوم ان هذه الالات المطلوبة ليست حرمتها من حيث
 ذاتها وعورتها المحصورة ولا حيث ما صدر عنها من الاثر
 المطوية والا كان كل صوت مطرب حراما وهو باطل لان
 الطيور والشجار يراى المطوية ليست حراما اجماعا بل حرمها
 لاقتزان اللحم بها ولو كان ملاءي واللحم بهذا التفسير
 المذكور يمكن زوالها فليس حارمة عن كونها ملاءي وهو لا يتصور
 عن سامعها والحقان العبد مكلف في الشرع بما ليس في مسطه والله تعالى
 يقول لا يكذب الله ونفسه الا وسعها وبيان ذلك ان النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم قال كلوا وهو ابن ادم حرام الا في ثلاث الحد يشق فالله
 العبد على ان نبه صلى الله عليه وسلم ان يخرج عن اللغو في كل شيء
 على العموم في كل شيء والله لا يلزم العبد بشيء الا اذا لم يكن ذلك الشيء
 فتقربان خروج هذه الالات المطوية بجميع انواعها عن كونها
 ملاءي وعن استعمالها للبهائم يمكن شرعا وعملا وعادة وان خرجت
 عن اللغو كانت مباحة والمباحات تصير مطايا بالنيابة وجميع ما استدللوا به فقيد
 اما ان يكون بذكر اخر وكثرها واما بالملاءي واكثر المطون في ذلك فيكون
 العلامة بما وصل اليهم من الاحاديث الاخرى والاحاديث يصفونها ببعضها
 والعبد من الضمير امن حفيان ذكرنا حاديث فيها صريح الجمرة في الذوق
 وانظروا مطلق الظهور في الفتوى حرمه ثم صرح بعد ذلك باباحة الذوق مطلقا
 واذ تقويت هذه المسئلة بالهوى كان الاضطرار حرمه هذه الالات المطوية بشرط
 فيه التفسير بالهوى وان لم تكن الاجزاء التي هي غيبية حرام بل مباحة
 لجميع المسلمين والمؤمنين سواء كانوا من العامة القاصرين او من الخاصة
 السامعين فلا يكتم هذا الحكم عن احد مطلقا او المراد بالهوى الاغراض بسبب
 ذكره عن الطاعات وشيئات لغو ومن الواجب ان لا يقتضوا بالهوى والكوهما
 كسماهما

مطلب
 ليست حرمتها
 من حيث ذاتها

فت
 صحح بعد ذلك
 باباحة الذوق

تأمل
 فلا يكتم بهذا
 الحكم عن احد

كسماهما على الخبز والزنا ونحو ذلك من اللهيما وخطور في من ذكره باله
 واستقراره طريق وقت سماعها كما سياتي في بيانها وكما هو معروف في ذلك من غيبية
 لا من غيرية والاعمال البينات وكما هو معلوم في التفسير مودع في عبارات
 التي فيها اذا لم تجد عبارة من عباراتهم فيها على تحريم الالات المطوية
 والاولى فيها قيد اللغو فيقولون سماع الملاءي وكذا هو ونحو ذلك حتى لا
 وجدنا في كتاب غيره يحرم سماع الذوق والطيور ونحوه بل في غيره قيد
 اللغو كما نرى ان مرادها بالهوى اذا كان لا جلال لله وبالله التفسير
 في حقيقة العبارة وفي من الاحاديث حتى ان الصادق في الوردية من
 غير ذكر اللغو وجدناها مقيدة بنحو اخر وبمضاهم غيره يبيح من
 ذلك ولكن امتثنت العلم بها في باب احاديث اخرى والاستثناء
 تقيد وما يورد هذا التفصيل الذي ذكرناه الخواص وهو الالات المطوية
 من العلامة المحرمه شيخ الاسلام عبد الرحمن الفيض العمري عليه
 سئل عن حكم السماع بالالات فما جاب بما صدر له الحمد لله توجوه من
 لا يفتقر من عليه لصدق مثاله واما ما جاب من قوله عليه لعقوة حاله فمن
 وجود من قلبه شيئا من جزو المعرفة فليست حرمه والا فالرغوة في حرمها
 الشرع الشريف السلم وان علم وحله في فتاويه على حرمه فانظر
 كيف اجابها لتفصيله ولم يعلقها على عيبها وقوتها بالتمسك
 الفنا في بيت صلواته عليه وسلم الذي في حرمته وروى في حرمته في حرمته
 وانتشاره في الاصوات اللطيفة فلا يجوز ان نقول بغيره الفنا
 واستماعه على الاطلاق ولا باباحة على الاطلاق بل يجتنب ذلك
 باستلاف الاحوال فيضامه اذ باب الورا والاحلاص فيقول ان
 السماع ينقسم الى ثلاثة اقسام منه ما هو حرام محض وهو لا يفتقر
 الاسم من الشاب ومن غلبت عليهم شهواتهم ولذاتهم وملذاتهم
 حبه الدنيا وتكدرت بواطنهم ونفسهم مقصودهم واليقين بالسماع
 منهم الاما هو الغالب على قلوبهم من الصفات المنزوعة لا يصح في مطلقا
 هذا مع تذكر احوالنا وفسادها لنا والقسمة الفنا في منه مباح
 وهو لمن لا حظ له من التلذذ بالموت الحسن واستدعاء السرور والفرح

فمن سئل عن سماع
 الموسيقى
 فقال
 هو حرام
 لان
 هو
 من
 اللغو
 في
 كل
 شيء

الكتاب
 في
 حرم
 الموسيقى
 وهو
 حرام
 لان
 هو
 من
 اللغو
 في
 كل
 شيء